

غير لما لك من الاولاد لربك ذلك فقال له المودع ليس له شيء ثم ادعى جعلها هل
 تسبح دعواه ام لا **اجاب** او اهلكك على الوجه المذكور ولا يصنعها ولا يجوز لها
 لا في وجه المودع او في وجهه بل ان الباع على الطلب من المودع بان فلا له ما حاله في
 ليشره على الخلق وقال ليس لك عندك ودية فلا يصنع كما هو قول ابي يوسف
 رحمه الله فقال وتسبح دعواه هلاكها ولا يجوزها والرد اعلم **سبل** عز وجل اودع
 ارضا ناعلا او ديرة وان لم يرد في دفع بعض ذلك الى رجل وغاير المودع ثم حصر
 فودع له ما بقي من الودية والآن تجرد قبض الودية فهل يقبل قول المودع في الدفع
 للمالك ام لا **اجاب** نعم يقبل قوله رد الودية عليه فالكفا لا يرد ما بقي والقول
 للمؤمن مع النبي والرد اعلم **سبل** عن المودع اذا مات ولم توجد الودية في
 تركته ما حكمه **اجاب** حكم ان الضمان يكون في تركته قال في المحققين ان المودع
 ولم يصرف الودية في دينه في تركته ويساوي دين الميت لان سبب دعواه
 انتهى والذكي يجوز من كلامهم ان المودع ان اودع في الودية في مرضه ثم مات
 ولم يوجد فلا ضمان في تركته وان لم يرض فلا يخلفوا ما ان يصرفها الودية او لا
 فان عرفوها وصدقهم صاحبها على المعروفة ولم توجد الا ضمان في الترتون لم
 يعرفونها وقت موته فلا يخلفوا اما ان تلو في موجوده او لا فان كانت موجودة وثبت
 انها ودية اما ببيئتها او اقرار الودية احدها صاحبها ولا يتوهم انه في هذه الحالة
 مات مجهلا فصارت دينها فيشارك اصحاب الودية صاحبها ولا يتوهم انه في هذه
 الحالة المجهول اوصاف دينها فيشارك اصحاب الودية صاحبها لان هذا عند وجودها
 اما عند قيامها فلا يشك ان صاحبها احق بها فان لم توجد في يد زوج من في
 الترتون وصاحبها كسائر غرما العتيق وان وجد بعضها ودفن بعضها فان كان
 مات مجهلا اخذ صاحبها الموجود ورجع بالمعقود في الترتون والاخذ الموجود

فقط وان مات وصار في ذمة اقران كانت من ذوات الامثال وجعلها ولا يصنعها
 فذلك يحفظ حد النحر والدماء للمسلم **سبل** عن رجل دفع لثمن شخص مبلغا ومرة
 بدفعه الى رجل اخر لم يرضه على الدفع من ثم بددت مات المودع مجهلا لا يقص من المبلغ
 منه بل يكون المبلغ المذكور دينيا في ذمة المجهول ام لا **اجاب** اذا مات مجهلا يكون المبلغ
 دينيا في الذمة لمصرتهم بان الامانات تتقلب فمقتضى بلوت عن تجهيل الا في مسائل
 نصوصها ليست مسئلة الاستفتاء عنها وعن صريح ذلك في المناهضة وفي الترتون
 من كان المال في ذمة امانة اذا مات مجهلا يكون دينها في تركته ولا يصدق الوارث
 في التسليم والتملك فان عن الميت في حياته لمال او علم بذلك يكون مائة في يد
 كما في يد مرفند وصدق في دعوى التسليم والتملك او المودع في **السبل**
 عن رجل ارخا دم دفن هو اياه مبلغا في انا ومضى مرة ولم يرد له من المبلغ
 ثم اخرج الرعام هو اياه فادعى المخرج ان الرعام ناقصة والحادم لا يعلم بذلك
 اصلا فهل يقبل قول المخرج ويلزم للحادم النقص ام لا **اجاب** لا يقبل قوله
 ولا يلزم للحادم النقص ويدعى حيا ما في الخائفة بخلاف اودع عن رجل زنيلا في
 الا انه ثم اذ ادعى حيا فيه قدوم وطهر منه فقال المودع لا ادركي كان قبيل التقية
 ابو جعفر رحمه الله تعالى لا ضمان عليه ولا يبيح حتى يدعي عليه ان ذمته او صفة
 حية يخلف فان حلف ببري وان نكل ضمن وفيه ايضا جعل اودع كما في رد رعام
 عن رجل ولم يزل عليه ثم ادعى صاحب الودية الزيادة قالوا الاضمان عليه ولا
 عين حتى يدعي التصبيع او الخيانة ولخو ذلك انتهى **سبل** عن رجل دفع لزوج
 عنها المرفعها لغيره بعد مدة انكسر في قبض العتيق المذكورة وصدق على ذلك
 فهل اذا اقر بعد الحلف ان قبضتها واعادها الى زيد للذم لا يرد قبضه قوله في الود
 اودع مودعه ام لا وهل يواحد باقراره في ذمته بعد ان لم يرد المودع ام لا

فقط

108

Copyrighted material King Fahd University